

— ٥٨ —

وقد سبق أن من مقاصد تشريع هذه الطهارة للصلاة أن يتخذها المسلم عادة له في الصلاة وغيرها ، وبهذا لا يقال إن تشريع هذه الطهارة للصلاة قائم على أن الأصل فيها أن تؤدي في جماعة ، فلا تظهر له فائدة في تأديتها فرادى ، لأن تشريعها لأجل الاجتماع للصلاة إنما هو لفائدتها في ذاتها ، وحينئذ تكون مطلوبة للصلاة مطلقا ، وإن كان طلبها للصلاة في جماعة أهم من طلبها لها في غير جماعة .

٢ - حكمة نواقض الوضوء :

وللوضوء نواقض تبطل طهارته ، وحكمة إبطالها قائمة على الأساس الذي شرع من أجله قبل الصلاة . وهو يبطل بأربعة أمور :
أولها : ما يخرج من النقشبيل أو الدبر من بول وغائط وريح ونحوها ، وإما أوجب هذا إبطال الوضوء ليتحرر منه ومن رائحته الكريهة أثناء الاجتماع للصلاة ، حتى لا يتأذى المجتمعون للصلاة من رائحته ، ولا ينفروا من الاجتماع لها إذا لم يتحرر فيه منه ، ولأن كلا من الغائط والبول يحصل غالباً في المراحض ، وهي في الغالب مأوى للجراثيم التي تلتصق بالأعضاء الظاهرة من الجسم ، فلا بد من تطهيرها بعده بالوضوء ، ولأن كلا منهما ومن الريح يحدث في الجسم تعباً في تجمعه وفي خروجه ، والوضوء يجدد للجسم